

الفصل الأول

ماهية التجارة الخارجية

تمهيد

شهدت التجارة الخارجية توسعاً كبيراً منذ الحرب العالمية الثانية، وقد أدى التقدم التقني في الاتصالات والنقل، والنظام المالي والتجاري العالمي الأكثر انفتاحاً، وزيادة الدخل في معظم مناطق العالم، إلى زيادة التجارة العالمية، وقد استخدمت العديد من الدول السوق العالمية بنجاح كنقطة انطلاق لتحقيق التنمية الاقتصادية، وأصبحت معظم الدول مقتنعة بأنه يجب الاستفادة من انتشار العولمة من أجل رسم المسار الأمثل لاقتصادها المحلي، وإذا كان بإمكانهم الدخول إلى الاسواق العالمية، لأن الطلب على مختلف السلع ينمو بسرعة، فإنها يمكن ان تستفيد من استخدام الموارد الشحيحة بكفاءة أكثر.

تعد التجارة الخارجية إحدى الركائز الأساسية في التطور الاقتصادي، فهي تقوم على أساس تبادل السلع والخدمات بين دول العالم، فالدول تتفاوت فيما بينها من حيث توافر الموارد الطبيعية والمزايا الاقتصادية في إنتاج السلع والخدمات، لذلك فهي تقوم بتصريف فائض إنتاجها وتستورد فائض ما أنتجته الدول الأخرى وهذا ما يفرض صعوبة الاستقلالية بنظام اقتصادي منعزل عن بقية الدول، وقد أدى تعقد الحياة الاقتصادية في جميع الدول وتوسع المعاملات التجارية وتضاعفها، إلى تسارع وتيرة الاندماج الاقتصادي العالمي والإلغاء التدريجي للحواجز والقيود أمام التبادل الدولي، إذ تسعى مختلف الدول للاندماج في النظام التجاري العالمي الذي تقوده منظمة التجارة العالمية World Trade Organization (WTO)

الفصل الاول..... ماهية التجارة الخارجية

مفهوم التجارة الخارجية

تعد التجارة الخارجية أداة للربط بين الاقتصاد المحلي والاقتصاد الدولي، وهي المحرك الاساس لتحقيق النمو الاقتصادي، وتعد مصدراً لتحقيق الأرباح، فضلاً عن كونها المحصلة النهائية للنشاط الانتاجي، وتشغل مكانة متميزة في الانتاج والدخل القومي والاستهلاك والتكوين الرأسمالي وتوزيع الاستثمارات المتنوعة في الاقتصاد، كذلك فهي تساعد في حدوث تطور في العلاقات الاقتصادية الدولية والتبادل التجاري الأمر الذي جعلها تأخذ مفهوماً واسعاً، وتأخذ حيزاً في العلاقات الدولية، كذلك تسمح للدول التي تقوم بالتبادل التجاري فيما بينها باستهلاك الفائض من انتاجها من مواردها الخاصة، فضلاً عن أن التجارة الخارجية تسهم بتنويع وتوسيع الأسواق لتصريف المنتجات، وتعرف التجارة الخارجية بأنها أحد فروع علم الاقتصاد التي تهتم بدراسة العلاقات الاقتصادية الدولية المتمثلة في حركة السلع والخدمات، ورؤوس الأموال بين الدول.

وتعرف بأنها أحد فروع علم الاقتصاد التي تختص بدراسة الاعتماد المتبادل بين الدول، ويزداد هذا الاعتماد مع تزايد عولمة الاقتصاد والأسواق ويتخذ هذا الاعتماد المتبادل ثلاثة أشكال هي: تبادل السلع المادية، وتبادل الخدمات، وتبادل المعاملات المالية. وعلى الرغم من التطور الهائل في الانتاج فلا تزال التجارة الخارجية تساعد الدول المختلفة على الاستفادة من مزايا البلدان الأخرى.

وتعرف كذلك بأنها صورة العلاقات الاقتصادية التي يتم من خلالها تبادل السلع والخدمات بين الدول في شكل صادرات واستيرادات.

كما تعرف بأنها عملية التبادل التجاري في السلع والخدمات وغيرها من عوامل الانتاج بين الدول بهدف تحقيق منافع متبادلة لأطراف التبادل.

أسباب قيام التجارة الخارجية

تعد الندرة النسبية الدافع الرئيس لقيام التجارة الخارجية بين الدول، فلا يمكن لأي دولة مهما كان نظامها الاقتصادي والسياسي أن تتبع سياسة الاكتفاء الذاتي لجميع السلع والخدمات بشكل كامل ولمدة طويلة من الزمن، لأن ذلك يعني أن الدولة ستضطر لإنتاج كل احتياجاتها وهذا غير ممكن لأن مواردها الاقتصادية وإمكاناتها لا تتيح لها ذلك، ومهما يكن سعي الدولة لتحقيق هذه السياسة فإنها لا يمكن أن تعيش في عزلة عن الدول الأخرى، وهنا لا بد من قيام التخصص وتقسيم العمل. أي أن تخصص كل دولة في إنتاج السلع التي تؤهلها مواردها الطبيعية والاقتصادية لإنتاجها، ثم تبادلها بمنتجات دول أخرى لا تتمكن من إنتاجها داخل حدودها أو بالإمكان إنتاجها ولكن بكلفة أعلى، والتي يكون عندها الاستيراد من الخارج أفضل.

ويمكن توضيح أهم أسباب قيام التجارة الخارجية بالآتي:

1- اختلاف الظروف الطبيعية:

تؤدي الظروف الطبيعية (المناخ، التربة، المياه، الثروات في باطن الأرض) في دولة معينة إلى تخصصها في إنتاج المواد الأولية والإنتاج الزراعي أو الصناعي بحسب طبيعتها الجغرافية وما يتوفر لديها من موارد، فمثلاً الدول التي تتوفر لديها الأراضي الزراعية الخصبة تتخصص في إنتاج المنتجات الزراعية التي تتناسب مع مناخها، أي إن كل دولة تتخصص في إنتاج وتصدير السلع التي تؤهلها طبيعتها وظروفها وإمكاناتها الاقتصادية أن تنتجها بتكاليف نسبية أقل وبكفاءة عالية وتستورد السلع التي تكون تكلفتها النسبية محلياً أكبر من الخارج.

الفصل الاول..... ماهية التجارة الخارجية

2- التفاوت في توزيع عوامل الانتاج:

يؤدي التفاوت في توزيع عوامل الانتاج إلى زيادة التجارة الخارجية، إذ يعد العمل ورأس المال أهم عوامل الانتاج، ويختلف معدل النمو السكاني من دولة إلى أخرى، ففي الدول النامية المكتظة بالسكان مثل مصر والهند وفرة نسبية في عنصر العمل وندرة نسبية في عنصر رأس المال، لذا تتخصص هاتان الدولتان في إنتاج الصناعات الخفيفة التي لا تتطلب مهارات فنية عالية أو رؤوس أموال كبيرة مثل صناعة النسيج والصناعات الغذائية، في حين نجد الدول المتقدمة ذات الوفرة العالية في رأس المال والندرة النسبية في عنصر العمل مثل الولايات المتحدة الأمريكية والمانيا، نجدهما تتخصصان في الصناعات الثقيلة مثل إنتاج الآلات والمعدات.

3- اختلاف المستوى التكنولوجي:

ينتج عن اختلاف مستوى التكنولوجيا المستخدمة تفاوتاً في أمثلية استخدام الموارد الاقتصادية، إذ تتصف الظروف الانتاجية بالكفاءة العالية في ظل ارتفاع مستوى التكنولوجيا، وعلى العكس من ذلك في حال انخفاض مستوى التكنولوجيا المستخدمة، يخضع الانتاج لانخفاض الكفاءة الانتاجية، والاستغلال غير الأمثل للموارد الاقتصادية، كما إن السبق في استحداث التكنولوجيا سواء كان عن طريق الاختراعات أو الابتكارات التي تجعل الدولة تنتج سلعاً وخدمات لا تستطيع الدول الاخرى معرفة أسرار إنتاجها، فإنها في هذه الحالة تستطيع زيادة صادراتها من هذه السلع بحكم وضعها الاحتكاري على الأقل في مدة ظهورها، ويلاحظ أن العوامل الطبيعية رغم ثباتها فإن تخصص الدول في إنتاج بعض السلع يمكن ان يتغير نتيجة ما يتوافر لديها من المعرفة والتطور التكنولوجي.

الفصل الاول..... ماهية التجارة الخارجية

4- تكاليف النقل:

تؤدي نفقات النقل دوراً هاماً في التجارة الخارجية، فهي تؤثر على مدى اتساع سوق السلعة المعنية، لأنها تضاف إلى التكاليف ومن ثم إلى سعر السلعة، ويتحدد ما إذا كانت السلعة قابلة للتصدير أم لا بالاعتماد على سعرها الدولي، إذ يشترط أن يكون سعرها المحلي مضافاً إليه تكاليف النقل أقل من السعر الدولي لهذه السلعة، في حين تكون السلعة قابلة للاستيراد إذا كان سعرها الدولي مضافاً إليه تكاليف النقل أقل من سعرها المحلي، أي إن السلعة تعد تجارية إذا كانت قابلة للتبادل على المستوى الدولي، لذا يتجه المنتجون إلى التخصص في إنتاج السلعة التي يسهل نقلها لمسافات طويلة أو تتخفف تكاليف نقلها إلى الأسواق الدولية، فتكاليف النقل تعد أهم العوامل المؤثرة على التوطن الدولي للصناعة الذي يتم إما بقرب المواد الخام أو بالقرب من السوق أو بالقرب من الوقود، وذلك في حالة صعوبة أو ارتفاع تكاليف النقل.

5- اختلاف الأذواق:

تؤدي اختلاف الأذواق والتفضيلات إلى اختلاف نوعيات وكميات السلع المتبادلة، وشروط التبادل أيضاً بين الدول، ويعد من العوامل المهمة المحددة للطلب على السلع في التجارة الخارجية، إذ يسعى المستهلكون في كل دولة للحصول على السلع ذات المواصفات عالية الجودة، لتحقيق أقصى منفعة ممكنة منها، وتزداد أهمية هذا العامل مع تزايد متوسط دخل الفرد.

الفصل الاول..... ماهية التجارة الخارجية

الفرق بين التجارة الخارجية والتجارة الداخلية

هناك فروقات أساسية بين التجارة الخارجية والداخلية وهي:

1- اختلاف النظم النقدية والمالية: إن المعاملات التجارية داخل الدولة تتم وفق عملة واحدة وهي عملة الدولة المعنية، وذلك لعدم وجود قوانين أو قيود تُفرض على انتقال العملة داخل الدولة الواحدة، بينما نجد أن المعاملات التجارية الخارجية التي تتم بين الدول تخضع لقيود تحد أو تمنع انتقال العملة، وذلك لأن لكل دولة نظامها النقدي الخاص بها وعملياتها الخاصة بها، لذلك فأن المعاملات التجارية الخارجية تحيطها بعض المخاطر على عكس المعاملات التجارية الداخلية.

2- اختلاف النظم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية: إن نظام الدول وسياساتها القانونية، والتشريعية، والاقتصادية، والضريبية، والاجتماعية وغيرها تختلف من دولة إلى أخرى، ويترتب على ذلك أن تفرض الدولة نظاماً خاصاً للتعامل مع الدول الأخرى يختلف عن نظامها الداخلي، مثل فرض الرسوم الكمركية، ونظام الحصص، والرقابة على النقد الأجنبي وغيرها من القيود التي تفرض على المعاملات الخارجية فقط، أما التجارة الداخلية فتخضع لنظام وسياسة واحدة تطبق على جميع القطاعات في الدولة.

3- الاختلاف في قدرة انتقال عوامل الإنتاج: يقصد بها انتقال عوامل الإنتاج وقدرتها على التحول من نشاط إلى آخر (الانتقال الاقتصادي) أو من مكان إلى آخر (الانتقال الجغرافي)، بحسب اختلاف عوائدها، إن انتقال عوامل الإنتاج داخل حدود الدولة الواحدة لا تواجهه عقبات أو عراقيل، في حين أن انتقال هذه العوامل على المستوى الدولي يواجهه العديد من الحواجز والصعوبات تتمثل في القوانين والحواجز الكمركية والسياسات التجارية المتبعة من قبل الدولة وهو ما يؤدي إلى بقاء التباين في الأجور ومعدلات الفائدة بين

الفصل الاول..... ماهية التجارة الخارجية

الدول، بمعنى أن عوامل الانتاج تتمتع بقدرة أكبر وأسهل في التحرك والانتقال على المستوى الداخلي مقارنة بالتحرك على المستوى الخارجي.

4- الاختلاف في طبيعية الأسواق: إن الأسواق العالمية تكون فيها المنافسة أكثر منها في الأسواق المحلية، بمعنى أن المنتج الذي يعمل في ظل سوق محلية ذات مرونة طلب معينة يتبع سياسة إنتاجية وتسويقية تتفق مع هذه السوق، أما إذا أراد أن يخرج عن نطاق هذه السوق ليدخل إلى السوق الدولية للسلعة التي ينتجها فإنه يواجه سوقاً ذات مرونة طلب أعلى، ومن ثم فإن عليه أن يكيف سياسته السعرية بما يتناسب مع ظروف السوق، وقد يكون من الضروري أن يتبع سياسة التمييز السعري، إذ قد يلجأ إلى بيع السلعة في السوق الدولية بسعر يختلف عن سعرها في السوق المحلية، ولعل من أهم هذه العوامل التي تسبب مثل هذا الاختلاف في مرونة الطلب هي مجموعة العوامل الطبيعية والاقتصادية والسياسية التي تتعرض لها السلعة عن انتقالها عبر حدود الدول المختلفة.

5- إمكانية تحقيق التراكم الرأسمالي من خلال التجارة الخارجية، وهذا فرق جوهري بين نشاط التجارة الخارجية والتجارة الداخلية، فالتجارة الخارجية تتم بين البلدان المختلفة من ناحية الإنتاجية، الأمر الذي يساعد على توزيع الثروات الوطنية بين بلد وآخر، في حين نجد التجارة الداخلية تتم داخل الاقتصاد الوطني، واختلاف الإنتاجية داخل فروع الاقتصاد الوطني لا تساعد على تكوين تراكم داخل الدولة الواحدة.